

قرار وزارى رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨١

بتشكيل لجان مشروع تنمية المرأة الريفية

وزيرة التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٠ بإعادة تنظيم وزارة الشئون الاجتماعية ،

وبناء على ما عرضه السيد وكيل الوزارة للتنمية الاجتماعية في ١٤/٦/١٩٨١ ووفق عليها
ما في شأن مشروع تنمية المرأة الريفية ،

قرر :

مادة أولى : تشكيل لجان مشروع تنمية المرأة الريفية على النحو التالي :

أولاً : اللجنة العامة للمشروع : وتكون برئاستنا وعضويه كل من السادة :

- ١ - وكيل وزارة الشئون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية ، نائباً للرئيس .
- ٢ - المقررة العامة لجنة القومية للمرأة ، مقررة .

- ٣ - وكيل الوزارة ومدير جهاز إعادة بناء القرية المصرية بأمانة الحكم المحلي .
- ٤ - وكيل وزارة الزراعة للإرشاد الزراعي .

- ٥ - وكيل وزارة الزراعة للثروة الحيوانية والدواجن .

- ٦ - وكيل وزارة الصحة لرعاية الطفولة والأمومة .

- ٧ - وكيل وزارة التربية والتعليم (لتعليم الكبار) .

- ٨ - ممثل عن المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة .

- ٩ - ممثل عن البنك المركزي للتنمية والامان الزراعي .

- ١٠ - الاستاذ الدكتور المستشار القانوني لوزيرة التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية .

- ١١ - ثلاثة من خبراء المشروع .

ثانياً : لجنة الإشراف الفني على المشروع : وتكون من :

- ١ - الاستاذ عبد المنعم هاشم ، مدير عام الجهاز المركزي للحاسبات سابقاً .

- ٢ - الاستاذ الدكتور فؤاد عطية ، رئيس قسم الإنتاج الزراعي بكلية الزراعة جامعة الأزهر .

- ٣ - الاستاذ الدكتور كمال خنيم ، استاذ إنتاج الاغنام بكلية الزراعة جامعة عين شمس .
- ٤ - الدكتور مصطفى حامى ، مدير عام صحافة الريف بوزارة الصحة .
- ٥ - الاستاذ الدكتور احمد بهى الدين شاهين ، استاذ الصناعات الغذائية بكلية الزراعة جامعة الأزهر .
- ٦ - الاستاذ الدكتور جمال الدين عبد التواب ، رئيس قسم الألبان بكلية الزراعة جامعة الأزهر .
- ٧ - الدكتورة وداد عبد الحليم ، بالإدارة العامة للتدريب بوزارة الشئون الاجتماعية .
- ٨ - الاستاذة أميمة النهري ، مدير عام تعليم الكبار بوزارة التعليم .
- ٩ - الاستاذة فاطمة خير الدين ، مراقب عام بوزارة الزراعة .
- ١٠ - الاستاذ محمد سعيد عبدالواحد ، بالإدارة العامة لشئون المرأة .
- ١١ - الاستاذة هناء العقاد ، بالإدارة العامة لشئون المرأة .

مادة ثانية : يناظر بالسيد الدكتور وكيل الوزارة للتنمية الاجتماعية والاستاذ الدكتور مستشارنا القانوني والستة المديرة العامة لشئون المرأة وضع مشروع لائحة عمل مفصلة تحدد اختصاصات كل من هاتين اللجانين واللجان الفرعية للمشروع ، ومسئولييات وحدود كل لجنة من تلك اللجان ، وكذلك بواجب عملها والاجراءات الواجب اتباعها ، وكافة الأحكام الأساسية التي تنظم أعمالها ، على أن تعرض هذه اللائحة فور الإنتهاء من إعدادها لاعتراضها منها .

مادة ثالثة : ينشر هذا القرار في الواقع المصري ويعمل به من تاريخ صدوره

صدر في ٢٠ شوال سنة ١٤٠١ (٢٥ أغسطس سنة ١٩٨١)

دكتورة : آمال عثمان